دراسـة في حاشية الصـبان

*زياد محمد أبو سمور، ويحيى عبابنه**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في بعض جوانب التفكير اللغوي عند الصبان[1] من خلال حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وذلك بتسليط الضوء على منهجه المتّبع في الحاشية، وطريقته في الشرح واستطراداته، وبيان موقفه من بعض العلماء، من خلال مناقشته لكثير من آرائهم و منهجه في الرد عليها وترجيح ما يراه مناسباً، لإبراز شخصيته العلمية من جهة، وإظهار قيمة الحاشية وما قدمته من خدمة و تجليةٍ للنص من جهة أخرى.

الكلمات الدالة: الصبان، التفكير اللغوي، الأشموني.

المقدمــة

تُعد ألفيةُ ابن مالكٍ من أكثر المؤلفاتِ شهرةً وذيوعاً، إذ لم يوضع على متن من المتون النحوية - نثراً كان أو نظماً - مثلُ ما وضِع على هذه الألفية، فقد أقبلَ عليها الطلاب والعلماء درساً وشرحاً، وانكب عليها المحققون تعليقاً وتفصيلاً، حتى غدتْ حديثَ الناس، وراحتِ الأجيالُ تتواصلُ في الإفادةِ من علمِها الغزير؛ فحفظوها في عقولِهم؛ وعملوا بها في حياتِهم العلميةِ؛ وراحوا يضعون عليها الشروح والحواشي والتعليقاتِ، وخير دليلٍ على ما نقوله كثرةُ ما أُلفَ حولَها من شروحٍ وحواشٍ[2].

وكان من بينها شرح العلامة أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد؛ الأشموني الأصل، القاهري الموطن[3]، المتوفى سنة 929هـ (تقريبا)[4].

وله مصنفاتٌ نافعةٌ، لها مكانةٌ عظيمةٌ بين أهل العربيةِ، أبرزها وأهمها شرحه على الألفية الذي بلغَ شهرةً واسعةً، وذاع صيتُه، حتى قيل إنه أنفع ما كُتِب عن الألفية[5]. ووصفَه الأشموني في مقدمته بأنه شرح لطيفٌ بديع مهذب المقاصدِ واضح المسالكِ[6]. ولهذا نجد العلماء يتداولونه بكثرةٍ فيما بينهم، وأقاموا عليه حواشي وتعليقاتٍ كثيرةً[7]، كان من أبدعها وأبرزها كماً ونوعاً، حاشيةُ الصبان التي نحن بصددها.

وسنسلّط الضوء في هذه الدراسة على جانِبين من الجوانب التي من شأنها إبراز مكانة حاشية الصبان ويمكن بيانها وفقاً لما يأتي:

أولاً: منهج الصبان في الحاشية

مما لا شك فيه أن للألفيةِ حظاً كبيراً من الشهرة، إذ حظيت بشروح وتعليقات عديدة، سلكت طريقَ الشرح والتوضيح والزيادة والتعليق، وقد تنوعت أساليب هذه الشروح في تناول نَص الألفية وتوضيحه، تبعاً لتباين مستوياتها التعليمية من جهة؛ وقدرة المؤلف على صياغة التركيب مع إصابة المعنى وجلائه، وتحقيق الغرض وتوضيحه من جهة أخرى، لذا لم تكن هذه الشروح بمنزلة واحدة، فشرح الأشموني امتاز عن غيره بغزارة مادته العلمية، وقد عد أوفى كتب النحو جمعاً لمذاهبِ النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل مع المحافظة على ترتيب المصنف لأبواب الألفية والالتزام بعناوينها[8].

ولم يختلف منهج الصبان في حاشيته كثيراً عن منهج الشارح الرامي إلى الشرح والتفصيل، أي: أن السمةَ الغالبةَ لصاحب الحاشية هي المتابعة للشارح، إذ التزم بتبويب الشارح للموضوعات وترتيبه لها. ويمكن بيان منهج الصبان في حاشيته بالنقاط الآتية:

- صدر الصبان حاشيته بمقدمة بين فيها مقصده من هذا العمل؛ فقال: "هذه حواشٍ شريفةٌ؛ وتقديراتٌ جليلةٌ منيفةٌ، وتحقيقاتٌ فائقةٌ؛ وتدقيقاتٌ رائعةٌ؛ خَدَمتُ فيها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني" الشافعي على

* قسم اللغة العربية، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، وكلية الآداب، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2007/3/12، وتاريخ قبوله 2007/8/19.

ألفية الإمام ابن مالك"[9]. موضحاً طبيعةَ عمله وقيمتَه فيها؛ بقوله: "صرفْتُ في تحرير مبانيها؛ وتهذيبِ معانيها؛ جميع الهمة، ملخصاً فيها زبد ما كتبه عليه المشايخُ الأعيان، ومنَبهاً على كثير مما وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان، ضاماً إلى ذلك من نفائس السطور؛ ما ينشرح به الخاطر، مضيفاً إليه من عرائس بنات فكري ما تَقَر به عين الناظر"[10].

ولعل في هذا إشارةً إلى أن الصبان جمع بين دفتي هذا الكتاب مجموعة ً كبيرة ً من آراء أئمة هذا الدرس وأعلامه، وفيه إشارة إلى أن له آراء ووجهات نظر، خالف فيها الشارح والمصنفَ من جهة؛ وعلماء العربية من جهة أخرى.

كما تُبين المقدمةُ منهجه في النقل عن العلماء؛ فيقول: "وحيث أطلقْتُ شيخنا؛ فمرادي به شيخنا العلامة المدابِغي، أو قلْتُ: شيخنا السيد؛ فمرادي به شيخنا المحقق السيد البلِيدي، أو قلْتُ: (البعض) فمرادي به الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحفْني، رحمهم ا وجزاهم عنا خيراً، وما كان زائداً على ما في حواشيهم؛ وليس معزواً لأحدٍ، فهو غالباً؛ مما يظهر لي؛ وربما نَسبتُه إلي صريحاً"[11].

- تَقيد الصبان في حاشيته تقيداً تاماً بالعناوين والموضوعاتِ الواردةِ في شرح الأشموني، محافظاً على تبويب الأشموني للمادة العلمية، فلم يلجأ إلى تقديم فصل على آخر؛ ولا عبارة على أخرى؛ كما لم يغفل شرح شيءٍ من متن الشارح، وهذا الأمر ربما لا يلتزم به بعض شُراح المتون[12]. وكانت طريقته في الشرح تسير على نَسقٍ واحدٍ في أبواب الكتاب كافةً، فهو يذكر النص المراد شَرحه مصدراً إياه بقوله: "وقوله . . . . .".

- القارئ للحاشية يدرك أنها قد اشتملت على معارفَ وعلومٍ شتى، بأسلوبٍ سهلٍ مسهب غير مخلٍّ، فالكتاب يكاد يستوعب النحو كله، ويشمل أصوله وقواعده وعلله ومسائله، والخلافات التي قامت فيه، مع الإحاطة الشاملة بالموضوع، والإلمام الكامل بمضمون الفكرة، وهو في كل ذلك مستَنِد إلى أصلٍ ؛ آخذٌ بمذهبٍ ؛ عنه ينافح؛ وإليه يؤول، مع احتفاظه لشخصيته بحقها، ولرأيه بأصالته، سواء أكان ذلك الرأي ترجيحاً واختياراً أم رفضاً وتجديداً، وإذا كان الصبان قد بحث فأجاد، وجمع فأوعى، وقرر فأفاد، فإنه أيضاً حللَ فجلى، وناقش فأبدع، فغالباً ما يثير أسئلة جدلية حول كثير من القضايا ويجيب عنها. من أمثلة ذلك ما قاله الأشموني في مبحث (المعرب والمبني) أن من أسباب البناء على الفتح: "طلب الخفة كـ (أين)، ومجاورة الألف كـ (أيان)، . . . والإتباع، نحو (كيفَ): بنيتْ على الفتح إتباعاً لحركة الكاف؛ ولأن الياء بينهما ساكنة، والساكن حاجز غير حصين".[13]

أثار الصبان على هذا سؤالاً؛ فقال: "إن قلت: لِم مثلَ للفتح إتباعاً بـ (كيف)؛ وللفتح تخفيفاً بـ(أين)، مع أنّه يصح العكس، وكون الفتح في كل للأمرين معاً، لأن الأسباب قد تتعدد. أجيب: بأن وجه ما صنعه أن الهمزة لما كانت ثقيلة؛ ناسب أن يمثلَ بـ (أين) لطلب الخفة، بخلاف الكاف فإنها خفيفة؛ فناسب إن يمثلَ بـ (كيف) للإتباع"[14].

- لغته تَعج بالإحالات الموثقةإلى أصحاب الرأي أو التوجه[15]، فيعمد إلى الرمز من باب الاختصار، نحو قوله شيخنا وشيخنا السيد والبعض، وهو ما أشار إليه في بداية كتابه – كما ذكرت - .

ولكن مما يؤخذ عليه في هذا الجانب، أنه أطلق رمز (سم) على أحد العلماء الذين نقل عنهم وناقش آراءهم في حاشيته دون أن يشير إليه، أو يصرح باسمه كما فعل مع الآخرين، ومن خلال تتبعي لمواضع ذكر (سم) في الحاشية؛ وقعت على بعض الأدلة والمفاتيح التي كان من شأنها الكشفُ عن هوية صاحب هذا الرمز؛ ألا هو (ابن قاسم العبادي) المتوفى سنة (994هـ)، ويمكن أن نُجمِلَ هذه الأدلة التي أَدتْ إلى هذه النتيجة بما يلي:

- أورد الصبان أن (سم) له كتاب اسمه (الآيات البينات)[16] وفي موضع آخر قال: (وابن قاسم في آياته)[17]. وبالرجوع إلى كتب التراجم، اتضح أن هذا الكتاب هو أحد مؤلفات ابن قاسم العبادِي[18].
- ذكر الصبان - أيضاً - أن (سم) له حاشية على ابن الناظم[19].
- كذلك ذكر الصبان في موضعين؛ أن (سم) له كتاب النكت[20].

- إذا ما عالج مسألة نحوية برع في تتبع آراء العلماء فيها، واستقصاء الأقوال التي تعنيها، كي يتَسنى له الحكم على صحتها أو بطلانها – كما يراها هو -، نحو ما ذكره؛ تعليقاً على قول الأشموني في أن: (قد وقط) تأتيان بمعنى اكتفى، فقال: "كان الصواب بمعنى (يكفي) كما في المغْنِي، أو (كفى) كما في الجنى الداني لابن أم قاسم واستقر به الدماميني، لأن مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف، وفي كلام

التَفْتَازاني مجيء (قط) بمعنى انْتَهِ؛ فيكون اسم فعل أمر، وإنما قلنا الصواب ذلك ليكون متَعدياً"[21].

- تزخر الحاشية -أيضاً- بكثرة نقولات العلماء بعضهم عن بعض.[22] وفي أحيانٍ يذكر الصبان شيوخَ العلماء وتلاميذهم، نحو قوله:(والذي استوجهه الشيخ الغُنَيمي وتلميذه الشبرملسي).[23]

فالسمةِ الغالبة – إذن – على أسلوبه في الشرح هي الجمع والتحقيق المتمثل في حشد أقوال النحاة ومذاهبهم حتى غدا كتابه موسوعةً نحويةً.

- مما يلاحظُ على أسلوبِ الصبان أنه يردفُ الأقوالَ والآراء التي يوردها بعبارات تدل على طغيان الأسلوب التعليمي عليه؛ ومنها: "فتأملْ، فتفطن، فاعرفه، باختصار، فلا تغفل، فانظر، سهو، ببعض التصرف، فتأمل منصفاً، وفي هذا تَكَلفٌ كثير، فاحفظ ما تلوناه عليه، فافهم ولا تغفل، فتدبر، فاحفظه فإنه نفيس، لا ينهض، فاحرص على تلك الفائدة، إلخ".[24]

- أهم ما في حاشية الصبان فوائدها التي أكثر منها واستطاع بها أن يضيف إلى ما ذكره الشارح إضافاتٍ رائعةً ومعلوماتٍ تزيد على ما في الشرح أضعافاً.

- القارئ للحاشية يدرك أن الصبان لم يعتمد نسخة واحدة أثناء تأليفه للكتاب؛ بل كان مطلعاً ومعتمداً على أكثر من نسخة، وقد صرح بذلك في أكثر من موضع؛ ومنه: قوله في البيت الذي أورده الشارح[25]: (البحر الوافر)

معاود جرأةً وقْتِ الهوادِي أشمَ كأنه رجلٌ عبوس

قال الصبان فيه: (في شواهد العيني أن صدره: "أشَم كأنه رجلٌ عبوس". وكذا في الهمع، وفي بعض نسخ الشارح جعله عجزاً)[26]. وفي هذا دلالة على مقدار الدقة التي توخاها الصبان خلال قيامه بهذا العمل.

- اهتم الصبان بالمصطلحات النحوية الواردة في الشرح اهتماماً كبيراً، نحو تعقيبه على مصطلح (النائب عن الفاعل)، فقال: "هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير (المفعول الذي لم يسم فاعله) لصدقه على (ديناراً) من قولهم: "أُعطِي زيد ديناراً، وعدم صدقِهِ على الظرف وغيره، مما ينوب عن الفاعل، وإن أُجِيب: بأن المفعولَ الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة، على ما ينوب مناب الفاعل من مفعولٍ وغيره".[27]

وتَجدر الإشارةُ إلى أن النحاةَ الأوائلَ استعملوا مصطلحاتٍ عديدةً للدلالة على نائب الفاعل[28]. منها (المفعول الذي لم يسم فاعلُه) ويعد ابن السراج أول من استعمل هذا المصطلح[29]. أما مصطلح نائب الفاعل؛ فهو من استعمال ابن مالك[30]، إذ يقول أبو حيان: "اصطلح ابن مالك على أن يسمى هذا الباب بـ (النائب عن الفاعل)، ولم أر مثل هذه الترجمة لغيره"[31].

ويرى يحيى عبابنه: أن جميع المصطلحات التي استخدمت منذ زمن سيبويه إلى الزمخْشَري كانت بمثابة توطئة لظهور مصطلح "نائب الفاعل" الذي استعمله ابن مالك في ألفيته الشهيرة[32]. وتسمية ابن مالك أولى وأوجز من مصطلح ابن جني، لوجهين ؛ الأول: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره[33]، والثاني: أن المنصوب في قولهم "أُعطِي زيد ديناراً" يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعلُه[34]، وهذا غير مراد، كما ذكر الصبان. وعليه فنائب الفاعل أولى بالاستعمال؛ لأنه أوضح في بيان المراد، وأخصر من المصطلحات الأخرى.[35]

وخلاصةُ القول: أن ابن مالك أعرب في هذا المصطلح عن الدقةِ التي كان يتمتع بها؛ عند إطلاقِه المسمياتِ على أسمائِها، وأظهر بهذه التسمية سِعةَ اطلاعِهِ التي سمحت له أن يوجز هذا المصطلح، وبالوقت نفسه عبرتْ – عما وضِع له – تعبيراً أدق[36].

- يبدو الاستطراد واضحاً منذ بداية الحاشية، إذ تأَنقَ في شرحِهِ مقَدمةَ الأشموني، واستشهد وتمثّل، ولم يدع لفظاً إلا أشبعه شرحاً، ولا عبارة إلا محصها[37]، وكذلك قوله في قول الشارح: (إن المثنى: اسم ناب عن اثنين؛ يشمل المثنى الحقيقي كالزيدين وغيره كالقمرين . . . .)

فعلقَ الصبان قائلاً: "أذكرني ذكر القمرين قولَ القائل: (البحر الوافر)

رأَتْ قمر السماءِ فأَذْكَرتْني لياليِ وصلِها بالرقْمتين
كـلانا ناظر قمراً؛ ولكِن رأيتُ بعينها ورأَتْ بعيني

قال الدماميني: هذا من المبالغة؛ حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها، وأن قمر السماءِ قمر مجازي لمشابهته وجهها، وقوله (رأيتُ بعينها ورأت بعيني) يرشد إليه اهـ، أي: لأن معنى (رأيت بعينها إلخ) أني: رأيت القمر الحقيقي، وهي رأَتْ القمر المجازي، لأني رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي، وهي رأَتْ قمر السماء وهو القمر المجازي، قال الصلاح الصفدي: وهذا أحسن ما يقال في معنى البيتين".[38]

ومن مظاهر الاستطراد لديه عنايته الشديدة بالمفردات، أفي نص الشارح وردت تلك المفردات أم في شواهده، أم في شواهدِ الصبان نفسه، ومن ذلك:

قول الأشموني في مبحث (التعجب) في مثل "ما أهوجه، وما أحمقَه، وما أرعَنه، وهي من (فَعِلَ) فهو (أفْعَلُ) كأنهم حملُوها على ما أجهلَه".

فقال الصبان فيه: وقوله: "(وما أهوجه)؛ في القاموس: الهوج محركةً طولٌ في حمق وطَيشٍ وتَسرعٍ، والهوجاء: الناقةُ المسرعةُ؛ كأن بها هوجاً، وفيه أيضاً: حمقَ كـ (كَرم) حمقاً بالضم وبضمتين؛ وحماقة وانحمق واستحمق؛ فهو أحمق؛ قليل العقل، وفيه أيضاً الأرعن: الأهوج في منطِقِهِ، والأحمقُ: المسترخي، وذكر صاحب ضياءِ الحلوم: الأهوج في فَعلَ بفتح العين يفْعِلُ بكسرها، فعليه وعلى ما تقدم؛ يعتذر النطق بقول المؤلف، وهي من فَعل فهو أفْعل اهـ"[39].

وربما يذهب بعيداً في الاستطراد نحو ما قاله في الشاهد الذي أورده الشارح: [40]

رأيتُ الوليد بن اليزيدِ مباركاً (البحر الطويل)

فقال فيه: "لقد كذَب الشاعر، فإن الوليد هذا كان فاسقاً متهتكاً مولعاً بالشرب والغناء؛ جباراً عنيداً، تفاءل يوماً في المصحف؛ فخرج له، ﴿واستَفْتَحوا وخَاب كُل جبارٍ عنيد﴾[41] فمزقَ المصحف وأنشد: (البحر الوافر)

تُهدد كُـل جـبـارٍ عـنـيـدٍ   فها أنا ذاكَ جبار عنيد
إذَا ما جِئْتَ ربكَ يوم حشْرٍ   فقُلْ يا رب مزقَني الْوليد

فلم يلبثْ إلا أياماً حتى ذُبِح؛ وعلقَ رأسه على قَصرِهِ، ثم على سور بلدِهِ، نسأل ا َ السلامةَ من شرورِ أنفسِنا".[42](*)

واللافت للانتباه أنه لم يعلقْ على الشاهد شيئاً من الجانب اللغوي أو النحوي.

ثانياً: شخصية الصبان العلمية

يمكن بيان شخصية الصبان العلمية باستجلاء قدرته في رده على كثير من العلماء الذين تناولوا الألفية بالشرح والتفسير وفقاً لما يأتي:

أ – موقفه من الشارح

أولى الصبان الشرح عنايةً فائقةً، فقد عكف عليه شرحاً وتوضيحاً، بسطاً وعرضاً، تعليقاً واستدراكاً، فاهتمامه به بلغ حده؛ حتى إنه شمل التفريعات والأصول، وهذا منهج سنه الصبان لنفسِهِ منذ الصفحات الأولى لحاشيته؛ إذ قال في مقدمته: "هذه حواشٍ شريفةٌ، وتقديراتٌ جليلةٌ مِنيفةٌ، وتحقيقاتٌ فائقةٌ، وتدقيقاتٌ رائقة"[43].

وصرح في خاتمة كتابه: "تم بعون ا ما قصدته من حاشية؛ نطقَتْ بدقائق هذا الشرحِ ونُكاتِهِ، وكشفَتِ النقاب عن وجوهِ مخْدراته ومخْبآته، وأوضحتْ من مكنونات أسراره؛ ما خَفِي على الواقفين، وأبرزتُ من عرائسِ أبكاره ما احتجب عن الناظرين، . . ."[44].

ولا شك في أن فكرة الحاشية تنطلق من نقص في النص، أو غموض، أو خطأ فيه؛ ونستطيع القول بأن الصبان في حاشيته يسير وفقاً لهذه المحاور. لذلك فهو لم يأخذ بجميع آراء الأشموني النحوية، ولم يسكُتْ عن المواطن التي رأى فيها – حسب رأيه - تقصيراً منه. وفي ما يلي بيان لموقفه من الشارح:

كثيراً ما كان الصبان لا يوافق الشارح فيما يذهب إليه، فنجده يخالفُه فيما يقوله، معلناً رفضه له، مبدياً في أكثر الأحيان رأيه الخاص، الذي تظهر فيه استقلاليةُ صاحبِ الحاشيةِ عن الشارح، سوف أذكر بعض هذه الردود التي من شأنها إيضاح شخصية الصبان العلمية ' نحو ما ذكره الأشموني من أن (علُ) اسم بمعنى فوق، فإذا أريد به النكرة كان معرباً، ومنه قول الشاعر[45]: (البحر الطويل)

كجلمودِ صخْرٍ حطه السيلُ من عل

علقَ الصبان على قول الشارح هذا قائلاً: "والشاهد في (من عل) حيث جر بـ (من)، ونُون لقطعِهِ عن الإضافة؛ لفظاً ومعنى، هذا ما اقتضاه كلام الشارح، وصرح به أرباب الحواشي"[46]. إلا أنه لم يرض بما قيل في هذا الشاهد، مبدياً رأيه فيه، إذ ذهب إلى أن (من عل) ليس منوناً بالفعل، حتى "يسـتَشْهد به على قطع (عل) عن الإضافة لفظاً ومعنى، ولا دليل على أن تَرك تنوينِهِ لأجل وقْفِ الروي، فالحق أنه محتَملٌ، لأن يكون ترك تنوينه لِنيةِ لفظِ المضاف إليه، وأن يكون لأجل وقف الروي، فلا يصـلح شـاهداً على القطع"[47].

ووصف صاحب كتابِ هدايةِ السالكِ ما ذهب إليه الصبان بأن فيه تهافتاً [48]، ورجح تخريج البيت وفقاً لما رآه الشارح؛ أي: "من شيء عال" إذ إن (عل) هنا نكرة، لذلك قُطِعتْ عن الإضافة فأُعربتْ ونُونَتْ؛ ولكن التنوين حذف للوقف[49].وهو ما نراه مرجحاً وذلك لأن معنى البيت ومضمونه يتفق مع التخريج.

ب - موقفه من الحفني.[50]

تُعد آراء الحفني من أكثر آراءِ العلماءِ تكراراً وتداولاً في حاشية الصبان، وهو ما اصطلح على الرمز له بـ"البعض"، والقارئ للحاشية يدرك من أول وهلة أن معظم هذه النقولات لم تكن في منأى عن الانتقاد والاعتراض، أو الرد والتعليق؛ ويظهر هذا منذ الصفحات الأولى للحاشية، وقد تنوعتْ اعتراضاتُ الصبان على الحفْني؛ فشملَتْ أبواب الحاشية جميعها، كما اتسمتْ ردوده في أكثر الأحيان بالنقد والتجريح له، وسنعرض لبعض هذه الردود التي تُبين موقفَ الصبان من هذا العالم من جهة، وتبرز جوانب من شخصية الصبان العلمية من جهة أخرى، منها: نحو ما ذكره الأشموني من أن الخبر قد يقع جملة لا رابط فيها؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، ومنه قوله تعالى[51]: ﴿أَنِ الحمد لله رب العالَمِين﴾.

وصف الصبان ما ذهب إليه الحفْني تبعاً لغيره[52] من عد (أن) في الآية السابقة مخففةً من الثقيلة بأنه غير مناسبٍ، "وذلك لجعل الشارح الآية من الإخبار بجملة هي عين المبتدأ في المعنى، لأن الخبر حينئذ مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر"[53]، وتابع الصبان كلامه على الآية الكريمة؛ فقال: "وأما جعلها تفسيرية؛ فيمنعه أن التفسيرية يشترط فيها أن تكون بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه؛ وهي هنا بعد مفرد"[54].

ونضيف إلى ما ذُكِر، مما يمنع كون (أن) هنا تفسيرية، أنه يشترط في التفسيرية أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، لأنها وما بعدها تأتي كي تُفَسر ما قبلها، وما قبلها في هذه الآية كلام غير تام[55].

ومما يجدر ذكره أن (أن) المخففة المفتوحة الهمزة دائماً في تأويل مفرد، ويبدو لي أن الصبان يميلُ إلى جعل الخبر في الآية السابقة من قَبيل الجملة لا المفرد؛ لذلك رد التخفيفية والتفسيرية، وعد (أن) لا عمل لها.

وقد ذكر الأشموني أن قولهم: (له صوتٌ صوتُ حمارٍ) يجب رفعه، والنصب فيه ضعيف لعدم تقدم جملة[56].

وقال الصبان: أن (صوت) في المثال السابق: "مصدر صاتَ يصوتُ إذا صاح؛ فهو بمعنى التصويت لا اسمِ مصدرٍ؛ نائب مناب المصدر؛ كما زعمه البعض"[57]. أما النصب على ضعفه فقد خَرجه العلماء على الحالية[58]. ويبدو لي أن تخريجها بالنصب على تقدير فعل محذوف أمر أكثر قبولاً لأن الاستعمال يرجح هذا الاستخدام وهذهِ الدلالةَ. إذ المقدر له (صوتٌ يشبه صوتَ حمارٍ)، وعليه فَعد (صوتَ) اسم مصدرٍ؛ أولى من كونها مصدراً؛ كما ذهب إليه الصبان. ومما يرجح كونَه اسم مصدرٍ لا مصدراً، أن نيابةَ هذا النوع من المصادر عن عامله تكاد تكون مقصورةً على ما سمِع من كلامِ العربِ[59]. إلاّ أن بعض المحققين؛ جوز القياس عليها، وهو ما أيده الدكتور عباس حسن[60]. معللاً تأييده بأن اللغة: لا تُضار باتباعه، كما أنّه يساير الأصول اللغوية العامة.

ومثله قول الأشموني إن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه عِدةَ أشياء؛ منها: التذكير والتأنيث؛ ومما يحتمله قوله تعالى ﴿إن رحمتَ الله قَريب من المحسِنين﴾[61] وعندما تناول الصبان هذه الآية، ساق قول الحفْني القائل بأنه قد "عبر بالاحتمال لِما في إطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الأدب"[62]. وقد رد الصبان هذا القول فقال: "وفيه أن التذكير وصفٌ للفظ الجلالة، لأنه المضاف إليه، لا؛ لذاته تعالى؛ حتى يلزم سوء الأدب، فتأمل، ولأنّه يبعده التذكير حيث لا إضافة في (لعل الساعة قريب)"[63] وأضاف الصبان احتمالاتٍ وتأويلاتٍ عِدةً، منها: أن (قريب) على وزن فعيل، وهو وإن كان بمعنى فاعل؛ قد يعطَى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول؛ من استواء المذكر والمؤنث[64]، وقيل: إنه بمعنى مفعول أي: مقربة، ومنها: أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران[65]، ومنها: ما ذكر الفراء: من أنهم التزموا التذكير في قريب؛ لأنه نعت لمنعوت محذوف، تقديره: هي في مكان قريب[66]. ويعلقُ نهاد الموسى فيقول: بأنهم لما نظروا في الآية الكريمة وجدوا أن (قريب) المذكر يخبر به عن (رحمة) المؤنثة؛ فاحتالوا على النص بتأويل بعيد[67].

وقد تتبع يحيى عبابنة هذه الصيغة في المعاجم العربية؛ فَوجد أنّها الصيغة الأولى التي اختارتها اللغة العربية للتعبير عن اسم المفعول، أي: أنها كانت الصيغة القياسية لهذا الباب، وأما صيغة (مفعول) فهي صيغة جديدة طارئة على اللغة بعد استعمال صيغة (فعيل)، وساق العبابنة عِدةَ أدلة للتدليل على صحة ما ذهب إليه؛ منها: أن اللغات السامية تخلو من هذه السابقة (م)← (مفعول) فالسريانية والعربية الجنوبية اتخذتا صيغة (فعيل) للتعبير عن هذا الباب وصيغتا (فعيل) ← (فعول) ليسا منهما هذه اللاحقة وهي الميم. كما أن مسألة دخول التاء مباحة في وزن (مفعول)، وأما عدم دخولها على بعض الأوصاف؛ فإنه يختص بصيغة (فعيل) سواء أكان الموصوف مؤنثاً أم مذكراً، وللتأكيد على ذلك أورد عدداً ليس

بقليل من أمثلة هذا النوع في العربية[68].

ويرى براجشتراسر أن كثيراً من الأسماء المؤنثة مجردة من كل علامةِ تأنيث، فلذلك تشبه المذكرات، وليس هذا بين الأسماء الموصوفة فقط، نحو الأم واليد؛ بل وبين الأوصاف أيضاً؛ نحو: امرأة حامل وامرأة قتيل، وجاء في القرآن الكريم ﴿إن رحمتَ اللّهِ قَرِيب من الْمحسِنِين﴾[69] وبالعكس؛ فبعض الأسماء الملْحقة بها التاء مذكرة؛ نحو العلامةُ والخليفةُ والراويةُ[70].

ونرى أن بِرجِشْتَراسر أبعد في هذا التخريج، لأنه يجرد اللفظة من الدلالة الخاصة التي تكتسبها فيما لو كانت مؤنثة دون علامة التأنيث، كما نرى أن الأرجح أن تكون " قريب " مذكراً؛ لأنها نعت لمنعوت محذوف؛ تقديره: هي في مكان قريب أو أمر قريب؛ ولأن هذا الحذف يؤَدي إلى دلالاتٍ عميقةٍ لهذا الشيءِ العظيمِ المحذوف في العربية، وأزيد على ذلك بأن العدولَ عن المطابقة؛ فيه لَفْتٌ للنظر وجلْب للانتباه؛ ليتناسب مع فكرة المبالغة؛ وقُربِ الرحمة من المحسنين[71].

ومثله قول الأشموني: إن الكوفيين يسمون البدل ترجمةً وتبييناً[72]. فقال الحفْنِي: فهو "مبني على أن عطف البيان هو البدل اهـ"[73]. ورد الصبان هذا التوجيه؛ بقوله: "والظاهر أن هذا البناء غير لازمٍ؛ لأن البدلَ لا يخلو عن بيانٍ وإيضاحٍ، وإن لم يكن المقصود منه بالذات ذلك"[74].

ولعل خلافَهما هنا راجع بطبيعة الحال إلى الشبه الكبير بين البدل وعطف البيان؛ إذ إن الفروقَ دقيقةٌ بينهما، فها هو الرضي يصرح بعدم وجود فرقٍ واضحٍ بينهما؛ فيقول: "أنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان؛ بل ما أرى عطف البيان إلا البدل"[75] وبالرغم من هذا القول أو ذاك؛ فإن هذه الفروق تبقى محط جدلٍ عند العلماء[76]، مما دفع بعض دعاةِ التيسير من المحدثين إلى القول بأن الفرقَ بين البدل وعطفِ البيان مبني على توهمات لا أساس لها في الواقع اللغوي، إذ ليس هناك من فرقٍ بينهما في الغرض والوظيفة، فالوظيفة التي يقوم بها كل من (عطف البيان) و (البدل) باستثناء البدل المباين، وظيفة واحدة هي: "توضيح حقيقة الذات" بلفظ آخر يساوي الأول في المراد، أو يوضح المتبوع بمشتمل عليه أو ببعضه، لذلك دعا هؤلاء الباحثون إلى جعل كُلٍ من عطف البيان والبدل باباً واحداً لا بابين[77].

وكذلك ذكر الأشموني أن المنادى إذا كان نكرةً غير مقصودةٍ يجب نصبه، ومثّلَ له بقول الواعظ: يا غافلاً والموتُ يطلُبه[78]. رجح الحفْنِي أن تكون الواو فيه استئنافية؛ ليصح كونُه مثالاً للنكرة غير المقصودة، لأنها لو كانت حاليةً؛ لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف؛ لا مما نحن بصدده[79]. في حين ذهب الصبان إلى أن الواو فيه حالية لأن المعنى على الحالية لا على الاستئناف[80].

وعليه فالصبان عد النكرةَ في هذا المثال من باب الشبيه بالمضاف لا من المفرد، وفي هذا مخالفةٌ صريحة للحفْنِي والشارح معاً[81]. والفيصل في هذه المسألة هو المعنى، فلذلك كان الصبان محِقاً في مخالفته لهما، لأن المعنى يقتضي الحالَ لا الاستئنافَ.

وكذلك ذكر الأشموني أن: (اللهم) تستعمل على ثلاثة أوجه: أحدها استعمالها في النداء المحض، وثانيها: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع؛ كأن يقولُ لك القائل: أزيد قائم؛ فتقول له: اللهم نعم؛ أو اللهم لا، وثالثها: أن تستعمل دليلاً على الندرة؛ وقلة وقوع المذكور؛ نحو قولك: أنا أزورك؛ اللهم إذا لم تَدعني[82].

تناول الصبان قول الشارح هذا بالشرح والتفصيل، ومن ثم ساقَ ما قاله شيخه المدابِغي والحفْنِي: "من أن (اللهم) في الموضعين الأخيرين خرجت عن النداء، والظاهر أن اللهم فيهما؛ لا معربة؛ ولا مبنية؛ لعدم التركيب"[83]، وقد رد الصبان هذا القول؛ فقال: "وفيه نظر، لأنا لا نُسلم خروجها في الموضعين عن النداء بالكلية، لِم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء؛ مع التمكين أو الندرة، وقد يشير إليه قول الشارح في الموضع الأول؛ المقابل لهذين الموضعين؛ أحدها: النداء المحض، ولئن سلِم خروجها عن النداء بالكلية، فلا نُسلم أنها لا معربة؛ ولا مبنية؛ لعدم التركيب، لأن خروج الكلمة عن معناها الأصلي؛ لا يستلزم خروجها عما لها من إعراب أو بناء أو تركيب"[84]. ولذا رأى الصبان أنها باقيةٌ على تركيبها.

والذي يبدو لي أن (اللهم) هي نداء محض، ومنه قول صلى ا عليه وسلم "آ أرسلك: قالَ: اللهم نَعم"[85]. فهي تعرب كما تعرب في النداء الحقيقي، وإن خَرجتْ عن معناها الأصلي إلى معنى آخر، وهو ما رآه الدكتور عباس حسن؛ لكنه فَضلَ أن يزاد عند إعرابها في مثل ذلك: "أن النداء غير حقيقي"[86].

ومثله قوله في مبحث (التعجب)، فقد ذكر أن الحفْنِي ذهب

إلى: منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس؛ لِفَقْدِ شرطِ قبول الفضل[87]. ثم رده بقوله: "وعندي فيه نظر لأنها تقبلُ الفضلَ من حيث طول زمنها"[88]. وفي قول الصبان هذا لفتةٌ لطيفةٌ إذ أشار إلى قضية دقيقة من قضايا التعجب لم ينظر إليها النحاة بهذه الوجهة.

وكذلك خالف الصبان ما ذهب إليه الحفْني من أن: "ما لا فعل له" لا يتعجب منه، لأنه لا مصدر له، حتى يؤْتَى به بعد (أشد) منصوباً أو مجروراً[89]. فجوز الصبان التعجب منه "بزيادة ياء المصدرية أو ما في معناها، فيقال: "ما أشد حماريته" أو "ما أشد كونَه حماراً"[90]. ولم أعثر على أحد قال بهذا قبل الصبان، وهو نظر وصفي يقوم على استقراء إمكانات اللغة التعبيرية، ويبعد النحو عن الجمود والغلو كما نراه عند بعض القدماء.

ومثل هذا ما نقله الصبان عن الشارح من جواز المطابقة في مثل: "الزيدون أفضلو القوم" والهندات فُضليات النساء[91]، ومنه قوله تعالى ﴿وكَذَلِكَ جعلْنَا فِي كُلِّ قَرِيَةٍ أَكَابِرَ مجرمِيها﴾[92] وأورد الصبان قولَ الحفْني في الشاهد القرآني، الذي ذهب إلى أن (أكابر) مفعول أول لـ (جعلنا) مضاف إلى (مجرميها)، وفي (كل قرية) المفعول الثاني اهـ. وقد رد الصبان هذا التوجيه بقوله: "ولا يخْفَى ما يلزم عليه من ضعف المعنى، والأولى عندي على الإضافة تفسير الجعل بالتمكين كما في البيضاوي"[93]، أي: أن الصبان يرى أن تكون (جعلنا) بمعنى (مكّنّا) لتقوية المعنى.

ثم أضاف الاحتمالات الأخرى للآية فقال[94]:

- (مجرميها) مفعول أول، و(أكابر) مفعول ثانٍ و(في كل قرية) ظرف لغو متعلق بـ (جعلنا)، و(جعلنا) بمعنى صيرنا.
- (أكابر) مفعول أول، و (في كل قرية) مفعول ثاني، و(مجرميها) بدل، و(جعلنا) بمعنى صيرنا.

ويظهر لي أن ما تبناه الصبان من تفسير (جعلنا) بمعنى مكنّا، هو أقرب الآراء السابقة إلى الصواب، إذ إن الرأيين الأخيرين يلزمان جمع أفعل التفضيل في غير الحالتين المسموح بهما وهما التحلية (بأل)، أو الإضافة إلى معرفة.

وبعد هذا العرض لبعض الأمثلة التي تُوضح موقف الصبان من أحد أرباب الحواشي، التي أُلفَتْ على شرح الأشموني، والذين سبقوه بزمن يسير، نستطيع القول بأن الصبان صرفَ جهداً مضنياً ووقتاً طويلاً في تتبع عثرات الحفْني في حاشيته على الأشموني، وكأني أجده قد قام بعمله هذا لتلك الغاية، ومما يجعلني أميلُ إلى هذا القول: أن كثيراً من تلك الانتقادات أخذت طابعاً حاداً، مما دفع بعض الباحثين من المحققين في التراث اللغوي العربي[95] إلى القول بأن الصبان: "تَحاملَ على الحفْني في شدةٍ وعنْفٍ لا سماحةَ معهما؛ وأسرفَ في التشهير به متجاوزاً العرف التقليدي في رد العلماء بعضهم على بعض؛ حتى في الهنَات أو الهينات"[96].

وصفوة القول أن الصبان؛ أن وصِفَ بتحامله الشديد على الحفْني، على أننا لا يمكن أن نُخْفِي مدى قدرته على التعامل مع النصوص اللغوية بحنكة وإحاطة؛ ينبئان عن شخصية علمية مستقلة؛ نهجتْ لنفسها منهجاً علمياً، يقوم على تتبع الآراء والربط بين ما استقرئ من كلام العرب وما قِيس عليه، وعلى كل فحاشية الصبان تُمثلُ خصوصيةً بينةً من خلال تعقيبِ الصبان وردِهِ على آراء كثيرٍ من النحاة.

ج- موقفه من بعض العلماء السابقين

تتجلى شخصيةُ الصبان العلمية من خلال ردوده على كتب بعض النحاةِ الذين سبقوه، وتتسم هذه الردود بأشكالٍ مختلفة؛ منها: رد الصبان على كثيرٍ من أقوال هؤلاء العلماء، رغبةً منه في إزالة الإبهام والغموض على كثير مما استغلقَ عليهم، مما ساهم مساهمةً واضحةً في تجليةِ النصِ اللغوي. وسوف نعرض لبعض الأمثلة على سبيل التمثيل لا الحصر، وسيكون ترتيب هذه الردود وفقاً لترتيب أبواب الحاشية وحسب تاريخ وفيات العلماء:

- الدماميني 827 هـ

اعتراض الصبان في غير موضع على الدمامِيني، منها: استشهاد الأشموني في مبحث (المفعول معه) بقول الشاعر[97]:(البحر الكامل)

أَزمان قومي والجماعة كالَّذِي لزم الرحالةَ أن تَميلَ مميلا

فالجماعة نُصِب على المعية بفعل (كون) مضمر، والتقدير: (أزمان كان قومي والجماعة) كذا قدره سيبويه[98].

قال الصبان: إن الدمامِيني ذهب إلى أن تقدير كان هنا متعين، وإلى أنّها تَحتَمِلُ النقصان والتمام[99]، وأن تعينها هنا يرجح تقديرها في باقي الأمثلة، لأنها أعم الأفعال.

وقد استدرك الصبان عليه قائلاً: "ولا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد"[100]. ويبدو أن قولَ الدمامِيني باحتمالية كونها تامةً ما يفيد تقديرها بمعنى قريب من معنى الأفعال التي أوردها الصبان، لأن (كان) التامة تحتمل معانِي عِدة.

وعليه فلا وجه لاستدراك الصبان عليه.

في حين يرى الشيخ ياسين أنّه لا مانع من جعل (كان) ناقصةً على أن (قومي) اسمها، وقوله (كالذي) خبرها، وفي هذا شاهد على حذف كان مع بقاء اسمها وخبرها[101].

وكذلك ذكر الصبان أن الدماميني: ذهب إلى أن الميم في صيغة القسم نحو: (م ا) ليست بدلاً من الواو؛ إذ لو كانت بدلاً؛ لوجب فتحها؛ كما في التاء. وقد رد الصبان هذا التعليل بقوله: "وفيه أن الواو بدلٌ من الباء؛ ولم توافقها في الحركة؛ إلاّ أن يقال خالفتها للتخفيف"[102].

وتَجدر الإشارةُ إلى أن العلماء اختلفوا في هذه الواو، هل هي عاطفة أو بدل من الباء أو أن التاء بدلٌ منها[103]. فذهب الزمخشري وابن مالك إلى أنها بدلٌ من الباء لتقارب معناهما. لأن الواو تفيد الجمع؛ والباء للإلصاق، ولأنهما متقاربان في المخرج[104]. في حين ذهب السهيلي إلى أن (واو) القسم في الأصل (واو) العطف إذ لو كانت بدلاً من الباء؛ فَلِمَ اختلفا في الحركة ؟ كما ضعفَ السهيلي أن تكون التاء بدلاً من الواو؛ لما فيها من معنى العطف؛ وليس ذلك في التاء[105].

- العيني 855 هـ

ومن الذين اهتم الصبان في تعقب آرائهم العيني ؛ حيث اعترض عليه في غير موضع، نحو ما ذكره الأشموني من أن الفعل قد يبدل من الفعل، نحو قول الشاعر[106]: (بحر الرجز)

إن علي ا ّ أن تُبايعا

تُؤْخَذَ كُرهاً أو تَجيء طائِعا

قال الصبان في هذا الشاهد: "(كُرهاً) مفعول مطلق بتقدير مضاف أي: (أخذ كره)؛ أو حال أي: (كارهاً)، وهذا أنسب لقوله (طائعاً)، وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج إلى تَكلف تقدير الموصوف، وتأويل (كرهاً) باسم مفعول، وبهذا يعلم ما في كلام (العيني) الذي درج عليه شيخنا والبعض"[107]. ولعل جعلَه حالاً أقل تَكلفاً؛ لأنه أخفُ تقديراً وأنسب للمعنى، وتَجدر الإشارةُ إلى أن العيني لم يستبعد مجيء (كُرهاً) حال[108]، كما ذهب الصبان.

وكذلك استشهد الأشموني في مبحث (إعراب الفعل) بقول الشاعر[109]:(البحر المديد)

كي لِتَقْضِيني رقيةُ ما   وعدتْني غَير مخْتَلَس

أخذ الصبان على العيني عده (مخْتِلِس) في البيت مصدراً ميمياً بمعنى الاختلاس، مرجحاً كونَه اسم مفعول؛ وعلى أنه حال من (ما)[110]. ولا ضير فيما قاله الصبان من أن (مخْتَلَس) اسم مفعول من (اختلس) إلا أن إعرابه على أنه مضاف إليه؛ أولى من عده حالاً من (ما)[111].

- خالد الأزهري 905 هـ

ومما أخذه الصبان على خالد الأزهري:

ما ذكره الأشموني من أن الضمير المنفصلَ لا يأتي؛ إلا عندما يتَعذر مجيء الضمير المتصل، فلا نقول: في أكرمتُك: "أكرمتُ إياك" لأن المتصلَ أخْصر من المنفصل[112]، إلا في مواضع معينةً[113]. ونقل الصبان عن التصريح أن من أسباب مجيء الضمير المنفصل: أن ينصب الضمير بمصدر مضاف إلى المرفوع؛ نحو: عجِبتُ من ضربِ الأمير إياك[114]. وقد رد الصبان هذا التجويز؛ بقوله: "ورده الدماميني بجواز اتصاله فاصلاً بين المتضايفين؛ كأن يقال: عجِبتُ مِن ضربِك الأمير، بجر (الأمير)"[115]. ويبدو أن ترجيح الشيخ خالد فصلَ الضمير هنا له وجه قوي؛ وفقاً لقواعد النحو العربي من حيث إن إضافةَ المصدر للفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول، كما فيه مراعاةً للقاعدة النحوية في نمطية الجملة العربية (الفعل فالفاعل فالمفعول به) والأهم من هذا وذاك؛ عدم لجوئه إلى الفصل بين المتضايفين، إذ لا يفصل بينهما في الاختيار[116]. أما ما ذهب إليه الصبان فيظهر لي أنه أكثر تيسيراً وشيوعاً، إذ إن اللغة الفصحى تميلُ إلى استعمال الضمائر المتصلة؛ وتترك نظائرها المنفصلة رغبةً في الإيجاز وتوفير الجهد[117]. هو ما عبر عنه النحاةُ من أن الضمير المتصلَ أخصر من المنفصل[118].

وكذلك استشهد الأشموني في مبحث (الفاعل) على لغة من يطابق بين الفعل والفاعل في الإفراد والتثنية والجمع بقول الشاعر[119]: (البحر الطويل)

تَولى قِتالَ المارقين بِنَفْسِهِ   وقد أسلماه مبعد وحميم

وذكر الصبان: أن الشيخ خالد ذهب إلى أن (مبعد) اسم مفعول من الإبعاد، والمراد به الأجنبي من النسب اهـ[120]. وعلّقَ الصبان على هذا القول قائلاً: "والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد؛ مراداً به غير الصاحب"[121]. أي: بمعنى مبتعد، وقد تبعه في ذلك الشيخ ياسين[122]. ووجه قول الصبان هذا، أنه يمكن حملُه على المجاز العقلي، وهو إسناد الوصف على ما ليس له، فكثيراً ما تخرج دلالة اسم الفاعل إلى اسم المفعول أو الصفة المشبهة، كقوله تعالى ﴿ في عيشَةٍ راضِية ﴾ [123] أي: مرضية.

ومنه استشهاد الشارح في (المبحث نفسه) على جواز حذف

تاء التأنيث من الفعل؛ بقول الشاعر[124]: (البحر المتقارب)

فلا مزنَةٌ ودقَتْ ودقَها ولا أرض أبقَلَ إبقالَها[125]

أي: على معنى: أنبتت البقل كإنباتها.

وأورد الصبان أن في تذكير (أبقل) أوجهاً، منها: "قِيل التذكير: على اعتبار (المكان)، والتأنيث في إبقالها على اعتبار البقعة، ولا مانع من إعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث؛ أحدهما: باعتبار تذكيره، والآخر باعتبار تأنيثه، وممن نص على أن البيتَ من هذا القبيل البهاء السبكي في عروس الأفراح، فقول التصريح: التذكير في أبقل باعتبار المكان يأباه الهاء في (إبقالها)؛ غير مسلّم، ونص الدمامِيني في حاشيته على المغْني؛ على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقي التأنيث؛ باعتبار التأويل. وأنه لا يقال: هند قام، مثلاً على تأويل هند بشخص"[126].

ومن المبين أن جواز إتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير في العربية، فَربما يذكر المؤنث؛ نحو: قوله تعالى ﴿جاءه موعِظَةٌ من ربه﴾[127] ولذلك يجوز تذكير كل مؤنثٍ، ومنه البيت الذي نحن بصدده. ويبدو أن الشاعر أراد تفخيم الأرض؛ فعبر به عن المكان[128]، وعليه فلا تعارض ولا شذوذَ في قول الشاعر كما زعم صاحب التصريح.

وقال ابن مالك في مبحث (الاستثناء)[129]: (بحر الرجز)

وإن يفَرغْ سابقٌ إلاّ لِما بعد يكُن كما لو الا عدِما

قال الصبان: "إن تنوين سابق متعين؛ لاختلال الوزن بالإضافة، فتجويز الشيخ خالد لها سهو"[130]. فالصبان أصاب فيما قاله، لأن تنوين سابقٍ يحفظ الوزن من الاختلال، والبيت من بحرِ الرجز، وفي هذا لمحةٌ لطيفةٌ؛ تُبين دقةَ الصبان ومقدار عنايتِهِ بالعروض.

ذكر الأشموني في مبحث النداء: أن الأسماء المحكية قد تُنادى؛ فتقول: "تأبط شراً المقدام أو المقدام، ويظهر أثر النداء في تابعه[131].

علّقَ الصبان بأن المحكي "ليس بمبني، وهو مذهب السيد، ولهذا جعل إعرابه تقديراً، وهو أوجه مما في التصريح من أنه مبني"[132]. ويظهر أن الصبان تابع الشيخ ياسين في هذا الأمر[133].

ويفهم من الكلام السابق أن من قَدر الحركةَ عد المركب الإسنادي قسماً من الشبيه بالمضاف؛ فَقَدر الحركةَ عليه، وأما من بناه؛ فألحقه بالعلَم.

قال ابن مالك في مبحث (الترخيم)[134]: (بحر الرجز)

ترخيماً احذِفْ آخر المنادى كيا سعا فيمن دعا سعادا

وذكر الصبان بأن الشيخ خالد: جوز أن يكون (ترخيماً) مفعولاً به لفعل شرط حذف مع أداته، وحذفت الفاء الواقعة في جوابه للضرورة، والتقدير: إن أردتَ ترخيماً فاحذفْ آخر المنادى. وقد وصفَ الصبان هذا التقدير بأن فيه تكلفاً[135]. وقد أصاب الصبان فيما قاله، لأن التقدير فيه تَكَلفٌ جلِي، ويمكن تخريجها على ما ذهب إليه محمد محيي الدين عبد الحميد من أنه مفعول مطلق عامله الحذف الذي بعده، إذ إن عدم التقدير أولى من التقدير، ويبدو لي أن كلمة (ترخيماً) تَحتَمِلُ الحاليةَ أيضاً، على تقدير: "الحذف في حال كونك مرخماً"، والمعنى عليه أقرب؛ خاصةً أن ليس كل حذفٍ ترخيماً، لذا حملُها على الحاليةِ أدق[136].

وخلاصة القول فيما يتعلقُ بالصبان ومنهجه:

- أن عمل الصبان لم يقتصر على الشرح والجمع والتفصيل؛ بل تَعدى ذلك إلى إبداء الرأي في كثيرٍ من الأحيان، إذ لَفَتَ انتباهنا إلى كثيرٍ من القضايا التي لم تخطر على بال كثيرٍ من الباحثين.

- و يتّضح أن الصبان في حاشيته على الأشموني؛ لم يسلم بكل ما جاء في المتن، بل كانت له شخصيته المستقلة عن الشارح، حتى إن مناقشته له سواء بالموافقة أو الرفض؛ تُنْبِئُ عن هذه الاستقلالية، وعلى العموم فالصبان كان يجِل الشارح ويحترمه، فلم تتخذ مخالفته له طابع التهجم والتجريح، بل بقيتْ في إطار آداب المناقشة والبحث التي اتسم بها العلماء، وهذا الطابع انسحب على بقية تعامله مع العلماء الآخرين، إلا مع الحفني الذي تحامل عليه، كما وصفه –كما رأينا- بعض الباحثين.

واللافت للانتباه أن الصبان صرفَ جهداً كبيراً في تتبع كثيرٍ من آراء المعاصرين الذين سبقوه و الرد عليهم، وهو أمر حسن من جهة التعرف على هذه الآراء و بيان قيمتها وفائدتها، وغير حسنٍ من جهة إهماله للمادة العلمية التي يشرحها.

وصفوة القول:

- حاشية الصبان كشفَتِ النقاب عن الغرض الحقيقي الذي وجِدتْ من أجله الحواشي، فالمحشي؛ إما أن يوضِح معنى في المتن، أو يزيلَ الإلباس عنه، أو يتِم النواقص، أو يستَدرك ويصحح ما يراه خطأً أو يدعم ما يراه صواباً.

الهوامش

(1) الصبان: هو أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، ولد بمصر، وحفظ القرآن والمتون، واجتهد في طلب العلم، له مصنفات كثيرة من أشهرها: حاشيته على شرح الأشموني، وحاشيته على شرح العصام للسمرقندية. ينظر ترجمته، تاريخ الجبرتي 96/2، هدية العارفين 349/2، حلية البشر 1384/3

(2) أحصى أكثر من باحث هذه الشروح، حتى قيل أنها بلغت أكثر من أربعمائة شرح، عدا الحواشي والتعليقات. ينظر كشف الظنون 151/1، بروكلمان تاريخ الأدب العربي 154/1

(3) ينظر: ترجمته في الكواكب السائرة 285/1، شذرات الذهب 207/8، الضوء اللامع 5/6

(4) اختلفت كتب التراجم في تحديد سنة وفاته فمنهم من قال وفاته سنة 900هـ، ينظر كشف الظنون 153/1، سركيس، معجم المطبوعات العربية 451، الإعلام 10/5، حاشية الصبان على شرح الأشموني، مقدمة المحقق، ص22، ومنهم من قال سنة 929، من أمثال شذرات الذهب 207/8، البدر الطالع 335/1، نشأة النحو 245.

(5) ينظر تاريخ النحو العربي 375.

(6) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المقدمة 3.

(7) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 285/5-286.

(8) ينظر نشأة النحو 245.

(9) الحاشية، المقدمة، 3.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) فمثلا ينظر ابن الحاجب في شرحه للمفصل؛ عند شرحه لحد الزمخشري للكلام: المفصل 6، والإيضاح في شرح المفصل 61/1 وما قام به من تقديم وتأخير في مبحث الأسماء الممنوعة من الصرف ينظر المفصل 16، والإيضاح في شرح المفصل 126/1-127
وللمزيد ينظر المفصل 122 والإيضاح 453/1
والمفصل 141، والإيضاح 480/1
والمفصل 180، والإيضاح 524/1
والمفصل 312، والإيضاح 327/2
وكذلك ابن يعيش في شرحه للمفصل 114/2، و 124/7، و 126/8.

(13) ينظر الحاشية 64/1، 77، 80، 111، 295/2، 315، 330، 115/3، 129، 160، 178، 270، 377، 31/4، 45، 52، 63، 81، 96

(14) المصدر نفسه، 97/1.

(15) ينظر المصدر نفسه 211/6، 25، 91، 148، 238، 63/2، 258، 297 . . . .

(16) ينظر المصدر نفسه /198.

(17) ينظر المصدر نفسه 162/2.

(18) ينظر كشف الظنون 596/1، و 149/5، ومعجم المؤلفين 48/2، والكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة 111/3 وإيضاح المكنون 423/1، وشذرات الذهب 505/8، والأعلام 198/1.

(19) ينظر الحاشية 24/4 وكشف الظنون 152/1، ومعجم المؤلفين 48/2، ونشأة النحاة 254-255، والنحو العربي نشأته وتطوره 655.

(20) ينظر الحاشية 3/1 و 70 وكشف الظنون 149/5 ومعجم المؤلفين 48/2.

(21) ينظر الحاشية، 184/1، وينظر للمزيد 36/1، 180، 187، 191، 277، 325، 397، 64/2، 250، 3/3، 48، 68، 70، 89، 139، 180، 317، 364.

(22) الحاشية 36/1، 325، 397، 68/3، 89، 177، 180، 2، 258، 317، 22/4، 27، 31، 35، 37، 38، 52 . . . .

(23) ينظر الحاشية 199/1. وينظر للمزيد 26/1، 199، 250، 38/2، 381/3.

(24) ينظر الحاشية، 18/1، 23، 34، 58، 61، 70، 75، 83، 84، 111، 125، 39/2، 138، 148، 191/3، 197، 376، 31/4، 42.

(25) ينظر شرح الأشموني، 329/2، والبيت على النحو التالي:
أشم كأنه رجل عبوس معاود جرأة وقت الهوادي
في المقتضب 377/4، وشرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان 422/2، والهمع 497/4. وهو مجهول القائل.

(26) الحاشية 422/2. وللمزيد ينظر ج151/1، 223، 296، ج54/2، 68، 81، 210، 254، ج18/3، 20، 32، 162، 184، 217، 253، 268، 283، 319، 332.

(27) المصدر نفسه 87/2 وينظر قوله في المعرف بأل التعريف 257/1 وفي الموصول 212/1 وفي الابتداء 275/1 و331 و379 و133/4.

(28) ينظر مصطلحات العلماء في يحيى القاسم، "المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري"، ص57-62، بايزيد والنحو عند ابن مالك ص 168.

(29) ينظر الأصول في النحو 1 / 76 – 77.

(30) ينظر التسهيل 77، شرح التسهيل لابن مالك 124/2، والمساعد 397/1، والمصطلح النحوي من سيبويه إلى الزمخشري 61.

(31) الارتشاف 1325/3، وشرح التصريح على التوضيح 286/1.

(32) ينظر في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري 61.

(33) ينظر شرح شذور الذهب 179، وشرح التصريح على التوضيح 286/1.

(34) ينظر شرح شذور الذهب 179.
(35) ينظر "في المصطلح النحوي من سيبويه إلى الزمخشري" 61-62.
(36) ينظر النحو عند ابن مالك 168.
(37) ينظر مثلا ما قاله في عبارة الشارح: "محمد المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان" مقدمة المؤلف 5/1-6.
(38) ينظر الحاشية 113/1-114. والبيتان لابن المستوفي الأربلي في ديوان الصبابة 270.
(39) الحاشية 34/3، وينظر القاموس المحيط 221/1.
(40) وتمام البيت " شديداً بأعباءِ الخلافة كاهله " وهو للرماح بن ميادة، ينظر شعر ابن ميادة 192.
(41) سورة إبراهيم الآية 15.
(42) ينظر الحاشية 267/1. وللمزيد ينظر 113/1، 266، 394، 286/2 . . . .

(*) فند حسين عطوان في كتابه "الوليد بن يزيد" عرض ونقد جميع الروايات التي شوهت صورة الوليد بن يزيد، ورأى أن مصدرها شيعي ويمني، لأن الوليد كان قيسي الهوى.

(43) الحاشية – المقدمة: 3.
(44) المصدر نفسه 502/4.
(45) البيت لامرئ القيس في ديوانه 154.
(46) الحاشية 407/2، وينظر شرح القصائد العشر 73 وحاشية ياسين بهامش شرح التصريح 45/2 والنحو الوافي 148/3.
(47) الحاشية 407/2.
(48) ينظر هداية السالك بهامش أوضح المسالك 221/2-222.
(49) ينظر المصدر نفسه، وشرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصـبان 407/2، ومعجم النحو 247.
(50) الحفني: هو يوسف بن سالم بن أحمد، ولد في حفنا بمصر، أخذ العلم من مشايخ عصره في الأزهر، واشتغل بالعربية واشتهر في تآليفه الكثيرة / من أهمها: حاشية على شرح الأشموني. و حاشيته على المختصر . ينظر ترجمته ؛ تاريخ الجبرتي 231/1 والأعلام 308/9 .
(51) يونس 10.
(52) ينظر المقتضب 61/2، البحر المحيط 129/5، والكشاف 350/2. والأمالي لابن الشجري 155/3، والمفضل في شرح المفصل 176 وحاشية محي الدين زادة على تفسير البيضاوي 545/4، ومعجم النحو 64.
(53) الحاشية 289/1.
(54) المصدر نفسه.
(55) ينظر الكتاب 163/3، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 97/3، والكافية لابن الحاجب 386/2، وشرح الكافية للرضي 386/2، والهمع 185/2.
(56) ينظر شرح الأشموني 214/1.
(57) الحاشية 176/2.
(58) الكتاب 355/1، المساعد 471/1، والهمع 127/3، وشرح التصريح 333/1-334.
(59) ينظر الكتاب 319/1، وشرح المفصل 114/1، وشرح التصريح 331/1.
(60) ينظر النحو الوافي 224/2.
(61) الأعراف 56. وينظر شرح الأشموني 310/2-311.
(62) ينظر الحاشية 374/2. والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 237/4.
(63) الشورى 17 وينظر الحاشية 374/2.
(64) ينظر الحاشية 374/2 والخصائص 412/2، والإيضاح في شرح المفصل 560/1، وتفسير البيضاوي 16/3.
(65) ينظر الحاشية 374/2 وشرح المفصل لابن يعيش 102/5، 560/1، وحاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي 237/4.
(66) ينظر الحاشية 374/2 ومعاني القرآن للفراء 380/1، والمغنى 666، وحاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي 237/4، وحاشية القونوي على تفسير البيضاوي 405/8-406.
(67) ينظر في نهاد الموسى تاريخ العربية، 203.
(68) ينظر يحيى عبابنة دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، 75-77.
(69) الأعراف 56.
(70) ينظر براجشترالسر التطور النحوي للغة العربية، 73-77.
(71) المبالغة والتكثير في العربية 140.
(72) ينظر شرح الأشموني 435/2، والمصطلح النحوي، نشأته وتطوره، 163.
(73) ينظر الحاشية 183/3.
(74) المصدر نفسه 183/3.
(75) شرح الكافية للرضي 337/1.
(76) ينظر ابن مالك شرح التسهيل 327/3، والرضي شرح الكافية 337/1-338، والواضح في النحو 395 واللغة والنحو بين القديم والحديث 200، والنحو المصفى 755.
(77) ينظر عباس حسن النحو الوافي، 551/3-554. صفا، مجلة مجمع اللغة العربية، ع49، 1995 "عطف البيان والبدل باب واحد أم بابان"، قراءة في ضوء البنية الوظيفية لمعظم التوابع.
(78) ينظر شرح الأشموني 445/2.
(79) ينظر الحاشية 206/3.
(80) ينظر الحاشية 206/3 وشرح التصريح 167/2.
(81) ينظر الحاشية 206/3.
(82) ينظر شرح الأشموني 450/2 والمسألة في الهمع 65/3، وحاشية الشيخ ياسين بهامش شرح التصريح 173/2.
(83) الحاشية 217/3-218.
(84) المصدر نفسه.

(85) الحديث في صحيح البخاري رقم 61، ومسند الإمام أحمد رقم 12002، وسنن النسائي رقم 2065، وسنن ابن ماجه رقم 1392.
(86) ينظر النحو الوافي – الهامش 37/4.
(87) ينظر الحاشية 32/3، والارتشاف 2084/4، والهمع 43/6، وشرح التصريح 93/2.
(88) الحاشية 32/3.
(89) ينظر الحاشية 34/3 وأوضح المسالك 280/2، والهمع 44/6، وشرح التصريح على التوضيح 91/2.
(90) الحاشية 34/3.
(91) ينظر شرح الأشموني 387/2، والمسألة في أوضح المسالك 301/2-302، والارتشاف 2325/4، والمساعد 177/2، وشرح ابن عقيل 181/2، وشرح المفصل لابن يعيش 96/6، والإيضاح في شرح المفصل 656/1، وشرح الكافية للرضي 216/2-217، معجم النحو 14.
(92) الأنعام 123.
(93) الحاشية 70/3 وينظر حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي 133/4-134، وحاشية القونوي على تفسير البيضاوي 256/8.
(94) ينظر الحاشية 70/3.
(95) ينظر نشأة النحو 256، 261، النحو العربي، نشأته وتطوره 658-659، وترجمة الصبان في حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، ص27-28.
(96) نشأة النحو 257.
(97) البيت للراعي النمري في ديوانه 234
(98) ينظر شرح الأشموني 225/1، والكتاب 305/1.
(99) ينظر الحاشية 203/2، ورأى الدماميني في شرح التصريح 195/1.
(100) الحاشية 203/2.
(101) ينظر حاشية الشيخ ياسين بهامش شرح التصريح 195/1.
(102) الحاشية 306/2.
(103) ينظر المسألة في المفصل 383، والأمالي لابن الشجري 203/1، ابن يعيش، شرح المفصل 32/8، والمساعد 311/2، والارتشاف 1772/4، والمغني 137، 463، والهمع 237/4.
(104) ينظر المفصل 383، وشرح التسهيل لابن مالك 200/3-201.
(105) نتائج الفكر 108، والسهيلي، الأمالي 44، والمساعد 311/2-312، والارتشاف 1772/4، والهمع 237/4.
(106) البيتان بلا نسبة في الكتاب 156/1، وخزانة الأدب 203/5، وشرح أبيات سيبويه 402/1، والمقتضب 63/2، وشرح ابن عقيل 253/2، وشرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان 194/3، وشرح التصريح 161/2.
(107) الحاشية 194/3، وينظر شرح الألفية لابن عقيل 253/2-254.
(108) ينظر شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان 194/3.
(109) البيت لعبيد ا بن قيس الرقيات في ديوانه 160.
(110) ينظر الحاشية 411/3. ورأي العيني في شرح الشواهد بهامش حاشية الصبان 411/3.
(111) ينظر الهامش في أوضح المسالك 162/3-163.
(112) ينظر شرح الأشموني 51/1.
(113) ينظر الكتاب 359/2، وشرح ابن عقيل - الهامش 100/1، والمساعد 103/1، والارتشاف 931/2، ومعجم النحو 220.
(114) الحاشية 172/1، وينظر شرح التصريح على التوضيح 105/1.
(115) الحاشية 172/1.
(116) ينظر الجمل المنسوب للخليل 78، ومجالس ثعلب 126/1، والخصائص 390/2، وشرح المفصل لابن يعيش 19/3-20، ومعجم النحو 39، وعلي، "الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة" مجلة دراسات/ مجلد 33، عدد 1، 2006م، وأبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي، مجمع اللغة العربية في القاهرة، 54.
(117) النحو المصفى 142.
(118) ينظر المفصل 167، وابن يعيش، شرح المفصل 101/2، 108، وشرح الأشموني 51/1.
(119) البيت لعبيد ا بن قيس الرقيات في ديوانه 196.
(120) ينظر الحاشية 67/2 وشرح التصريح 277/1.
(121) الحاشية 67/2.
(122) ينظر حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى 60/2.
(123) الحاقة 21، وينظر تفسير القرطبي 166/20، والإتقان في علوم القرآن 98/2.
(124) البيت لعامر بن جوين في الكتاب 140/1، والخصائص 411/2، والأمالي لابن الشجري 242/1، 246، وشرح المفصل لابن يعيش 94/5، والتوطئة 157، والمغني 860، وأوضح المسالك 354/1، ورصف المباني 166، والهمع 65/6، وشرح شواهد المغني للسيوطي 943/2، وشرح التصريح على التوضيح 278/1.
(125) ينظر شرح الأشموني 174/1.
(126) الحاشية 76/2 وينظر الخصائص 412/2، والأمالي لابن الشجري 246/1، وشرح شواهد المغني 943/2، وشرح التصريح 278/1.
(127) البقرة 275.
(128) ينظر حاشية الشيخ ياسين بهامش شرح التصريح 278/1، وشرح شواهد المغني 943/2.

(129) ينظر الألفية 27.

(130) الحاشية 220/2.

(131) ينظر شرح الأشموني 445/2.

(132) الحاشية 206/3، وينظر شرح التصريح على التوضيح 166/2.

(133) ينظر شرح التصريح وبهامشه حاشية للشيخ ياسين على شرح التصريح 166/2، وحاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى 103/2.

(134) ينظر الألفية 44.

(135) ينظر الحاشية 255/3.

(136) ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل- الهامش 287/2.

المصادر والمراجع

الأزهري، الشيخ خالد بن عبد ا ، د.ت. شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية للشيخ ياسين على التصريح، دار الفكر.

الإستراباذي، محمد بن الحسن، الكافية في النحو، 1985، ابن الحاجب ومعه شرح الرضي على الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأشموني، أبو الحسن نور الدين بن يوسف بن محمد، شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمى (منهج السالك) إلى ألفية بن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1955، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ومراجعة رمضان عبد التواب، 1998، مطبعة المدني، ط1.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، 1983، البحر المحيط، دار الفكر، القاهرة.

بايزيد، ليلى محمد، 2001، النحو عند ابن مالك، رسالة جامعية، جامعة دمشق، كلية الآداب، ص168.

البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ذيب، 1987، دار القلم، بيروت.

براجشترسر، التطور النحوي للغة العربية، تعليق: رمضان عبد التواب، 1982، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.

بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة رمضان عبد التواب د.ت.، ومراجعة السيد يعقوب بكر، دار المعارف، مصر، ط2.

البغدادي، إسماعيل باشا، 1945، إيضاح المكنون في كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون، وكالة المعارف الجليلية، مصر.

البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق: عبد السلام هارون، 1986، مكتبة الخفاجي، مصر، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، د.ت.، دار الهدى، بيروت، ط2.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، الأمالي النحوية، تحقيق فخر الدين صالح سليمان قدارة، 1989، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق ودراسة: موسى بناي العليلي، 1982، مطبعة العاني، بغداد.

ابن حجلة، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى، ديوان الصبابة، تحقيق محمد زغلول سلام، 1987، منشأة المعارف، الإسكندرية.

ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، 1987، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.

ابن الشجري، علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، الأمالي، تحقيق محمود الطناحي، 1992، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد ا بن عقيل، د.ت.، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، 1980، دار الفكر، دمشق.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد ا ، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، 2001، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد ا ، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، 1990، دار هجر، مصر، ط1.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد ا ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق: أوضح المسالك، 1980، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط6.

ابن هشام الأنصاري، د.ت.، شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأقصى، القاهرة.

ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن مبارك ومحمد علي حمد ا ، 1979، دار الفكر، بيروت، ط5.

ابن يعيش، موفق الدين، د.ت.، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد ا بن عمر بن محمد، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، تقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، 1998، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، ط1.
ثعلب، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، 1950، دار المعارف، مصر، ط5.
حاجي خليفة، مصطفى بن عبد ا ، د.ت.، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.
حسن، عباس، 1966، اللغة والنحو القديم والحديث، دار المعارف، مصر.
حسن، عباس، 1986، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط8.
الحلواني، محمد خير، 1979، الواضح في النحو والصرف، مكتبة الشاطئ، الأزرق، ط3.
الحنبلي، ابن عماد ت (1089) هـ، حلية النشر، تحقيق عبدالقادر عطا، 1998، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي ت (502)هـ، شرح القصائد العشر، تحقيق فخر الدين قباوة، 1973م، دار الأصمعي حلب ط2.
الدقر، وعبيد، عبد الغني، وأحمد، 1975، معجم النحو، دمشق، ط1.
الراعي النميري، عبيد بن حصين، ديوان الراعي النميري، تحقيق راينهرت فاييترت، 1980، دار النشر فرانتش شتايز، بيروت.
الرقيات، عبيد ا بن قيس، ديوان عبيد بن قيس الرقيات، تحقيق محمد يوسف نجم، 1986، دار صادر، بيروت.
رواى، صلاح، 2003، النحو العربي نشأته وتطوره، مدارسه ورجاله، دار غريب، القاهرة.
الزجاج، أبو اسحق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، 1988، عالم الكتب، بيروت، ط1.
الزركلي، خير الدين، 1992، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، شرح وضبط: يوسف الحمادي، 2000، دار مصر.
الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر، د.ت.، المفصل في صناعة الإعراب، تقديم علي بو ملحم، 2003، دار ومكتبة الهلال، بيروت، وطبعة دار الجيل، بيروت.
السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، 1345هـ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مكتبة القدسي، القاهرة.
السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن، الأمالي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، 2002، المكتبة الأزهرية للتراث ومطبعة السعادة، القاهرة، ط1.
السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن، نتائج الفكر، تحقيق محمد إبراهيم البنا، 1984، دار الاعتصام، مكة المكرمة.
سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، 1983، عالم الكتب، بيروت، ط2.
السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، دار المأمون للتراث، 1979، دمشق.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (1318)هـ، الإتقان في علوم القرآن، المطبعة الأزهرية، القاهرة.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، د.ت.، شرح شواهد المغني، تعليق محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، لاط 1980 م .
الشلوبين، أبو علي عمر، التوطئة، تحقيق يوسف أحمد المطوع، 1973، دار التراث العربي، القاهرة.
الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، جمعه السيد الحافظ محمد بن علي بن زيادة الحسني اليمني، وضع حواشيه خليل منصور، 1998، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
الشيباني، أحمد بن حنبل، د.ت.، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.
الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ضبطه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين، 1997، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، د.ت.، المكتبة التوفيقية.
الصبان، محمد بن علي، د.ت.، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق محمود بن الجميل، 2002م، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1.
صفا، فيصل، 1995، "عطف البيان باب واحد أم بابان" قراءة في ضوء البنية الوظيفية لمعظم التوابع، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد49، ص55-69.
الطنطاوي، محمد، د.ت.، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، طبعة خاصة بجامعة محمد بن علي السنوسي، الإسلامية.
عبابنة، يحيى، 2000، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، دار الشروق، عمان، ط1.
عبابنة، يحيى عطية، 1984، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، رسالة جامعية، جامعة اليرموك، ص57-62.
علي، عبد العزيز موسى، 2006، الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مجلد 33، عدد 1، ص12.
العليمي، الشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي، 1971، حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى وبل الصدى، وبأعلى الصحائف: مجيب النداء إلى شرح قطر الندى، لأحمد بن الجمال عبد ا بن أحمد بن علي الفاكهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2.
عياصرة، منصور، 2004، المبالغة والتكثير في العربية، رسالة



جامعية، مؤتة، ص140.

عيد، محمد، 1992، النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة.

الغزي، نجم الدين محمد بن محمد، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، وضع حواشيه خليل منصور، 1997، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، د.ت.، دار السرور، بيروت.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، 1410هـ، مطبعة الأمير، إيران.

الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، 1952، القاموس المحيط، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2.

القرطبي، محمد بن أحمد، تفسير القرطبي، تحقيق أحمد بن العليم البردوني 1372هـ، دار الشعب، القاهرة، ط2.

القزويني، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، د.ت.، دار الفكر، بيروت.

القوجري، محمد بن مصلح الدين مصطفى، 1999، حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، إخراج محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت.

القوزي، عوض حمد، 1981، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، ط1.

القونوي، عصام الدين إسماعيل بن حمد الحنفي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، إخراج عبد ا محمود محمد عمر، 2001، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

كحالة، عمر رضا، 1959، معجم المؤلفين، مراجعة رفعت رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق.

المالقي، أحمد بن محمد عبد النور، ت (702) هـ، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، لاط، لات .

المبرد، أبو العباس، أحمد بن يزيد، د.ت.، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1958، القاهرة، دار المعارف.

الموسى، نهاد، 1976، في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، الجامعة الأردنية.

النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البغدادي وسيد كروي، 1986، دار البشائر الإسلامية، ط1.

الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، 1981، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1.

ولدأباه، محمد المختار، 2001، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ط1.

Study in Al-Sabban's Commentary and Explanation

*Ziad M. Abu-Samor and Yahya Ababneh**

ABSTRACT

The study aims at investigating some aspects of Al Sabban linguistic thoughts by going through his commentary on Al Ashmoni's explanation on Alfiyyat Ibn Malik. The study sheds some light on his methodology in the commentary, his method of explanation and his attitude toward some linguists by tackling their opinions and tracing them back in order to bring out his scientific character on one side and the value of the commentary on the other.

Keywords: Al-Sabban, linguistic thoughts, Al-Ashmoni.

* Department of Arabic Language, Al-Isra Private University, Amman, Faculty of Arts, Mu'tah University, Al-Karak, Jordan. Received on 12/3/2007 and Accepted for Publication on 19/8/2007.